الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
المدير العام

١١ حزيران ٢٠١٨
١١٣١٥

٩٠٧١٩/و٤

جانب مديرية الصرفيات

٨ حزيران ٢٠١٨

لما كان قد صدر تعميم عن رئاسة مجلس الوزراء تحت الرقم ٢٠١٥/٢٨ تاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٤ بشأن تزويد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بنسخ عن الدراسات والمشاريع والمخططات التوجيهية والتصاميم المتعلقة بتأهيل القطاع العام،

ولما كان من شأن تزويد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية بنسخ عن الدراسات المذكورة ان يؤمن رؤية شاملة ومتكاملة لعملية التنمية في كافة المجالات، الامر الذي يحد من الهدر وتكرار اعداد نفس الدراسات والابحاث،

ولما كان من ضمن مهام مديرية الصرفيات التدقيق في المستندات المرفقة بالتصفية حين ورودها من الادارات المعنية،

بناءً عليه،

يطلب منكم التعميم على كافة مندوبي الادارات العامة بضرورة **ضم مستند الى ملف** التصفية المتعلق بالدراسات والمشاريع والمخططات التوجيهية والتصاميم المتعلقة بتأهيل القطاع العام يثبت استلام مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية نسخة عن هذه الدراسات، **مع ضرورة التشدد بتطبيق هذا الاجراء.**

مدير المالية العام

الان بيفاني

مرفق ربطاً نسخة عن:

- تعميم رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٠١٥/٢٨ تاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٤

الجمهورية اللبنانية

مكتب وزير الدولة
لشؤون التنمية الإدارية

OMSAR

إفادة باستلام دراسة

يفيد مركز الدراسات في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية أنه استلم الدراسة التالية:

.....

.....

.....

من جانب .....

التاريخ:.....

التوقيع: .....

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

تعميم رقم ٢٠١٥/٣٨

الى جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات بشأن تزويد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بنسخ عن الدراسات والمشاريع والمخططات التوجيهية والتصاميم المتعلقة بتأهيل القطاع العام

لما كان مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية مكلف بجمع المشاريع والدراسات والأبحاث المتعلقة بتأهيل وتطوير وتحديث القطاع العام، ووضعها ضمن قاعدة بيانات موحدة، يمكن الاطلاع عليها من خلال الإنترنت على موقع www.studies.gov.lb،

ولما كانت قاعدة البيانات هذه تشكل مرجعاً للإدارة اللبنانية لمعرفة المشاريع والأبحاث المنفذة أو التي سيجري تنفيذها، مما يؤمن رؤية شاملة ومتكاملة لعملية التنمية في كل المجالات، الأمر الذي يحد من الهدر وتكرار إعداد نفس الدراسات والأبحاث،

وعطفاً على التعاميم الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٢/٣٤ تاريخ ٢٠٠٢/١٢/١٨ ورقم ٢٠٠٣/٨ تاريخ ٢٠٠٣/٣/١٥ ورقم ٢٠١٤/٢٩ تاريخ ٢٠١٤/١١/٨ الذي طُلب بموجبها من جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات كافة، وقبل تكليف أي جهة بوضع تقارير أو دراسات، تتعلق بالقطاع العام بكافة اشكالها ومجالاتها، ضرورة اعلام وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بتفاصيل الدراسة المنوي اجراؤها والتنسيق معه لمعرفة ما إذا كانت هذه الدراسة أو ما شابهها قد أعدت سابقاً تلافياً للتكرار والهدر،

وحيث تبين أن العديد من الجهات المعنية المذكورة تفتقر الى الية عملية لحفظ الدراسات بهدف مراجعتها أو تعديلها عند الضرورة، مما يسبب أحياناً فقدانها وإعادة إجرائها من جديد،

لـذلك، وإسـتناداً الـى كتـاب وزيـر الدولـة لشـؤون التنميـة الإداريـة رقـم ٥٢٧/ص/٢٠١٥ تاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨.

يطلب الى جميع الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات كافة ضرورة التقيد بمضمون هذا التعميم لجهة تزويد مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية بالتالي:

أولاً: نسخة إلكترونية أو ورقية عن مختلف الدراسات والابحاث والمشاريع والمخططات التوجيهية والتصاميم المتعلقة بالقطاع العام والمنجزة منذ عام ٢٠٠٦ حتى تاريخه سواء تلك الممولة من الخزينة العامة أو من جهات خارجية.

ثانياً: نسخة إلكترونية أو ورقية عن كل مشروع أو دراسة أو بحث أو مخطط توجيهي أو تصميم يجري من الآن وصاعداً سواء كان ممولاً من الخزينة أو من جهات خارجية.

يكلف التفتيش المركزي مراقبة تنفيذ أحكام هذا التعميم.

بيروت في ٢ كانون الأول ٢٠١٥

رئيس مجلس الوزراء

تمام سلام